السبت ١ / شباط/ ٢٠٢٥

فرانس برس: حرب تجارية أمريكية في الأفق مع كندا والمكسيك؛ كاتب أميركي: هذه هي المبادئ الستة للغباء؛ القدس العربي: إيران تُقايض مفاتنها البراغماتيّة بفصاحتها الثورية؛ برافدا رو: انتصار روسيا في نزالها مع الولايات المتحدة مربح لأوروبا؛ الجزيرة: خطط ترامب لإنهاء الحرب في أوكرانيا! ترامب: سنتخذ قرارا بشأن وجود قواتنا في سوريا؛ صحيفة فرنسية: هل تسقط سوريا في قبضة دكتاتورية جديدة؛ الجزيرة: الشرع رئيسًا لسوريا.. التحديات والفرص؛ الجزيرة: العبور من الثورة إلى الدولة في سوريا! سموتريتش: إسرائيل ستعود للحرب والمحور المعتدل بالمنطقة يطلب منا تدمير حماس! نيويورك تايمز: الثورة السورية وضعت السيسي في موضع الدفاع عن النفس والخشية من انتشار عدواها! الغارديان: ماليزيا وجنوب أفريقيا تقودان "مجموعة لاهاي" لحماية القانون الدولي! نيزافيسيمايا غازيتا: أردوغان يلاحق عمدة اسطنبول..؟!!

الموضوع الرئيس: شغب ترامب يهزّ العالم.. ويقلقه..؟!!

تساءل تقرير لوكالة فرانس برس: هل ينفّذ الرئيس ترامب تهديده بفرض رسوم جمركية باهظة على المنتجات الكندية والمكسيكية في الأول من شباط؟ سؤال يدور في كل الأذهان اليوم (أمس)، علما أن تداعيات هذا القرار قد تكون قاسية على البلدان الثلاثة؛ فما إن عاد ترامب إلى البيت الأبيض، حتى أعلن نيّته فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥% اعتبارا من الأول من شباط على المنتجات الآتية من كندا والمكسيك، برغم أن البلدين وقّعا اتفاق تجارة حرّة مع الولايات المتحدة خلال ولاية ترامب الأولى. والخميس، قال إنه سيقرّر ليلا إن كان سيستثني أم لا النفط المنتج في كلّ من البلدين من الجمارك.

في المقابل، قد تفرض على المنتجات الصينية رسوم جمركية بنسبة ١٠ %، بحسب ما تعهد ترامب الذي هدّد مجدّدا مساء الخميس دول مجموعة بريكس التي تضم عشرة أعضاء، أبرزها البرازيل وروسيا والهند والصين، برسوم جمركية "بنسبة ١٠٠ %" إذا تخلّت الأخيرة عن استخدام الدولار في التبادلات الدولية. وتثير هذه التدابير قلق المحلّلين في وقت يتمتع الاقتصاد الأمريكي بحالة جيّدة

مع نمو بنسبة ٢,٨ % في ٢٠٢٤. ورأى معهد **أكسفورد إيكونوميكس** **أنه في حال طبّقت هذه التعرفات، فستخسر الولايات المتحدة ١,٢ نقطة مئوية من نموّها وقد تعاني المكسيك من ركود.**

وقال الأستاذ المحاضر في جامعة كورنيل، ويندونغ جانغ، إن التداعيات قد لا تكون شديدة على الولايات المتحدة، لكنها ستكون على هذا النحو من دون شكّ على البلدين الآخرين: "في سيناريو من هذا القبيل، من المرجّح أن يتراجع إجمالي الناتج المحلّي في كندا والمكسيك بنسبة ٣,٦ % و٢% على التوالي، في مقابل ٠,٣% للولايات المتحدة"، مشيرا إلى أن **"التصعيد في الحرب التجارية سيرتدّ على الصين أيضا، لكنها ستستفيد في المقابل من التوتّرات بين المكسيك وكندا" من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى.**

وبحسب الكاتب ديفيد بروكس بصحيفة نيويورك تايمز "كان هذا الأسبوع هو الأسبوع الذي حقق فيه الصينيون مكاسب مذهلة في مجال الذكاء الاصطناعي، وحقق الأميركيون مكاسب مذهلة في مجال الغباء البشري"، وحدد بروكس ما اعتبرها ٦ مبادئ للغباء. وفي بداية مقاله **عرّف بروكس، الغباء بأنه: "التصرف بطريقة تتجاهل السؤال التالي: ماذا سيحدث بعد ذلك؟** إذا جاءك شخص ما وقال لك: **"أعتقد أنني سأذهب في نزهة في عاصفة رعدية وأنا أحمل هوائيًا نحاسيًا على رأسي"، فإن الغباء يرد: 'تبدو هذه فكرة رائعة حقًا!' فالغباء إذن هو الميل إلى اتخاذ إجراءات تؤذيك أنت وتؤذي الأشخاص من حولك".**

وعليه، اتهم الكاتب الإدارة الأميركية الحالية بأنها اتخذت "وابلا من الحماقة هذا الأسبوع"، معدّداً تجديدها للتهديد بفرض تعريفات جمركية مدمرة على كندا والمكسيك من شأنها أن ترفع التضخم في أميركا، **ومحاولتها** تنفيذ تطهير واسع النطاق يشمل كل القوى العاملة على المستوى الفيدرالي دون أن تفكر جديا في تأثير ذلك على عمليات الحكومة، **ومحاولتها تجميد الإنفاق الفيدرالي على برامج المساعدة،** وقرار ترامب اللاحق بعكس هذا المسار الأخير وإلغاء ذلك التجميد. وهذا ما يدفعنا، يقول بروكس، **إلى الاعتقاد بأننا "سوف نضطر إلى تعلم الكثير عن الغباء على مدى السنوات الأربع المقبلة"، موضحا أنه لخص ما تعلمه حتى الآن في ستة مبادئ رئيسية:**

المبدأ الأول، الإيديولوجية يتمخض عنها الخلاف، لكن الغباء ينتج الحيرة. وفي هذا الأسبوع، قضى الناس في المؤسسات في أنحاء أميركا بضعة أيام محاولين فهم ما يجري، وهذا ما يحدث عندما تجمد الحكومة نحو ٣ تريليونات دولار من الإنفاق بمذكرة من صفحتين تبدو وكأنها من تأليف متدرب، وفق بروكس، الذي وأورد في هذا الصدد، قول أستاذ الأدب الكندي باتريك مورو بأنه إذا كان الغباء هو المسيطر، فإن الكلمات تصبح "منفصلة عن الواقع"؛

المبدأ الثاني، الغباء غالباً ما يكون متأصلاً في المنظمات، وليس الأفراد؛ فمن ينشئ منظمة يتمتع فيها رجل واحد بكل السلطة، سيضطر كل الآخرين إلى تقمص أفكاره المسبقة وسيكون الغباء هو النتيجة الحتمية. وينقل بروكس هنا قول عالم اللاهوت الألماني ديتريش بونهوفر: "هذا عمليا قانون اجتماعي نفسي، فقوة أحدهما تحتاج إلى غباء الآخر"؛

المبدأ الثالث، الأشخاص الذين يتصرفون بغباء أخطر من الأشخاص الذين يتصرفون بمكر؛ فالأشخاص الماكرون، **"لديهم، على الأقل، بعض الإحساس الدقيق بمصالحهم الذاتية، وهو ما قد يكبح جماحهم، بينما يتجاسر الغبي على فعل الكثير! فالغباء لديه بالفعل كل الإجابات!"؛ المبدأ الرابع، الأشخاص الذين يتصرفون بغباء لا يدركون أن أفعالهم غبية،** وينطبق عليهم، ما يسمى: تأثير دونينغ- كروغر، **وهو أن الأشخاص غير الأكفاء لا يمتلكون المهارات اللازمة للاعتراف بعدم كفاءتهم،** مثال محاولة بعض مسؤولي إدارة ترامب إقالة الموظفين الحكوميين الذين قد لا يكونون موالين لهم ولكن لديهم معرفة هائلة في مجال تخصصهم وتوظيف مقربين من حركة "أميركا أولا" الذين غالبًا ما يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة في المجال؛

المبدأ الخامس، مقاومة الغباء أمر شبه مستحيل، وهنا يورد الكاتب قول بونهوفر **"أننا في مواجهة الغباء لا نملك أي وسيلة للدفاع عن أنفسنا"، ولأن الأفعال الغبية لا معنى لها، فإنها تأتي على نحو مفاجئ في أغلب الأحيان. والحجج المعقولة لا تلقى آذانا صاغية، كما يتم تجاهل الأدلة المضادة، ويحكم على الحقائق بأنها غير ذات صلة بالموضوع؛**

المبدأ السادس، نقيض الغباء ليس الذكاء، بل العقلانية، ويورد بروكس هنا **تعريف عالم النفس الأميركي كيث ستانوفيتش العقلانية** بأنها القدرة على اتخاذ القرارات التي تساعد الناس على تحقيق أهدافهم. **ويقول بروكس إن الناس الواقعين تحت قبضة العقلية الشعبوية يميلون إلى احتقار الخبرة والحكمة والتجربة، وهي المكونات المفيدة للعقلانية. وقد اتضح أن هذا من شأنه أن يجعل بعض الشعبويين على استعداد لتصديق أي شيء؛ نظريات المؤامرة، أساطير الإنترنت، وأن اللقاحات ضارة بالأطفال، "فهم لا يعيشون في إطار فكري منظم، بل في إطار فوضى الحفلات الصاخبة التي تسودها الأحكام المسبقة"..!!!!!**

ولفتت ندى حطيط في القدس العربي، إلى ما قالته وسائل إعلام بريطانيّة من إن عَلَمَ الولايات المتحدة الأمريكيّة الذي رُسِم منذ سنوات طويلة على أرضيّة مدخل المجمع الرئاسي في طهران – بحيث يضطر الداخلون والخارجون إلى الدّوس عليه كإهانة مستدامة للشيطان الأكبر – قد تمت إزالته بهدوء قبل أيّام من حفل تنصيب الرئيس ترامب رئيساً لولاية ثانية. وأكدت الوسائل أن لا جهة رسميّة تطوعت بتقديم تفسير للقرار المفاجئ، الذي يبدو، وكأنّه رمز عميق المعنى لتحوّل نوعيّ

مسّ منهجيّة طهران في ما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. فهل ابتلع النظام الإيراني فصاحته الثوريّة، وارتدى عباءة البراغماتيّة لعلّه ينجو بنفسه من تقاطع ترامب – نتنياهو القاتل؟

وتابعت الكاتبة: لم يخف مسؤولون إيرانيون في مستويات تأثير متعددة رغبتهم في تجنب بلادهم مواجهة سافرة تالية مع الولايات المتحدة بشأن المشروع النووي الإيراني، لا بل وتحدث بعضهم عن استعداد صريح لفتح الأبواب أمام صفقة شاملة مع الرئيس ترامب تشمل شراكات في قطاعي النفط والغاز واستثمارات مشتركة ممكنة في القطاعات الأخرى. ولا بدّ أن رداء البراغماتية الذي تجتهد طهران كي تُرى وقد تلفعت به لم يتم نسجه بلا مبررات؛ إذا أن ضغوط الحصار الدّولى على النظام الإيراني الذي تقوده وتراقب تنفيذه الولايات المتحدة **قد أنهك إلى حد بعيد بنيتها التحتيّة وأضعف قدراتها على استغلال موارد البلاد أو تلبية الاحتياجات المتزايدة لـ ٩٠ مليوناً من مواطنيها؛ وأن المحادثات مع الغرب بشأن المشروع النووي الإيراني وصلت إلى حائط مسدود؛ والانقلاب الصاعق لموازين القوى في الشرق الأوسط بعد الضربات المدمرة التي وُجهت إلى شركاء إيران الإقليميين في غزة ولبنان من قبل إسرائيل والتي دمرت أيضاً** أنظمة الدّفاع الجوي الإيرانية، وسقوط نظام الأسد في دمشق؛ **ولكن الأهم شعور الارتعاد الذي يصيب المسؤولين الإيرانيين عندما يمر أمامهم شريط ذكريات علاقة طهران بواشنطن خلال ولاية ترامب الأولى؛**

وعليه، تابعت حطيط: لم يكف النّظام الإيراني عن إرسال الإشارات الإيجابيّة إلى الغرب طوال الفترة الماضيّة؛ فتوافق مع السعوديّة على نزع فتيل الخلافات بينهما.. وعظّم علاقاته بجاراته الخليجيات وبخاصة قطر والإمارات وعُمان.. وأظهر حسن نيّة أيضاً عندما اضطر للرد على انتهاكات إسرائيليّة متكررة لسيادة البلاد من خلال هجمات محدودة الإيذاء ومحسوبة بدقة.. وتجنّب التورط في المعركة الأخيرة ضد النظام السوري وسحب قواته من هناك بسرعة قياسية، وهو الآن يتقصد إظهار مفاتنه البراغماتية لجلب أنظار ترامب تحديداً، مع إدراكه بأن الأوروبيين لن يكونوا في صف الإيرانيين هذه المرة؛ لكن المفاجئ أنّ ترامب لا يبدو مستعجلاً هذه المرّة لفتح معركة مبكرة مع طهران، وثمة تلميحات من معسكره إلى أنه قد يكون على استعداد للمساومة... لكن آخرين يقولون إن تلك مناورة تستهدف إبقاء ورقة إيران في جيب ترامب بينما يدير الصراعات الرئيسيّة للإمبراطوريّة الأمريكيّة مع روسيا والصين؛ فإذا احتاج للضغط على نظام بوتين للقبول بتسوية ما تنهي الصراع في أوكرانيا فقد يلجأ إلى تقريب إيران مقابل تخليها عن العلاقة الخاصة بروسيا ما يزيد من عزلة موسكو، أو إذا قرر التصعيد مع الصين فسيخنق إيران لوقف صادرات النفط الرخيص التي تمد بها الصناعات الصينية بأقل من أسعار السوق.

وختمت المحللة بالقول أنه وفي موازاة الغزل الإيراني – الترامبي، **ومع تمدد نفوذ تركيا في جوارها السوري والعراقي**، وشعور إسرائيل بفائض من الثقة بعد تدمير قطاع غزة، وتفكيك المقاومات في الضفة الغربيّة، وتحجيم حزب الله في لبنان، وسقوط نظام الأسد في سوريا؛ **فإن الجليّ أن صراعات القوى المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط مستمرة وتجري تصفية حساباتها من رصيد الشعوب العربيّة التي تبدو أقرب دائماً للعب دور الحشائش في صراعات الفيلة. ولذلك فإن الدول العربيّة الفاعلة مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بأن تتخذ خطوات نحو بناء آليات تنسيق مكثف لتوحيد مواقف العواصم العربيّة تجاه الضغوط التي تتعرض إليها من مختلف الجهات والأطراف: حلفاء ومنافسين وأعداء. وبدون ذلك، فنحن مقبلون على أربع سنوات عجاف صعبة، وقد تتبعها أربع أو حتى ثمانٍ أخرى إذ أن الترامبيين يتعاملون وكأنهم باقون مطولاً ويريدون إعادة صياغة العالم وفق رؤيتهم الضيقة..!!!**

وتناول تقرير في صحيفة **برافدا رو** الروسية، **النتائج التي ستجنيها أوروبا من وقف دعم نظام كييف؛ ففي الاتحاد الأوروبي، وبتحريض من نظام كييف، يروجون لفكرة مفادها أن "بوتين لن يتوقف في أوكرانيا، بل سيمضي أبعد من ذلك". وتثير وسائل الإعلام في بريطانيا وبولندا ودول البلطيق والسويد وفنلندا حالة من الذعر؛ لكن هذا الاتجاه بدأ يتغير. ستنضم قريبًا إلى البراغماتيين- المجر وسلوفاكيا- اللتين تطالبان بوقف تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا، جمهورية التشيك وبلغاريا ورومانيا وألمانيا وحتى الدنمارك، التي سمحت حكومتها أمس بالحديث عن دور للأمريكيين بتفجير خط أنابيب السيل الشمالي.**

ومن المعروف أن إجمالي المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لأوكرانيا في الوقت الحالي يزيد عن ١١٨ مليار دولار. وهذا يعادل تقريبًا الميزانية السنوية المشتركة للاتحاد؛ ستتنفس ألمانيا وفرنسا، الدولتان الأكبر وزنا في أوروبا، الصعداء بعد أن تتخلصا من عبء تمويل القوات المسلحة الأوكرانية خلال فترة الركود والعجز في الميزانية؛ وسوف يبدأ الأوروبيون مرة أخرى بشراء موارد الطاقة الروسية واستعادة مؤسساتهم القدرة التنافسية. وينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا، التي تراجعت في التصنيف العالمي الحالي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية من المركز ١٢ في العام٢٠٢٢ إلى المركز ٢٤ في العام ٢٠٢٤. الشركات الأوروبية ستعود إلى السوق الروسية وستجني الأموال هنا، ما يزيد الأرباح ويدعم ميزانيات بلدانها.

وتابعت الصحيفة: من أجل دعم روسيا، لا يحتاج الاتحاد الأوروبي سوى إلى وقف المساعدات العسكرية لأوكرانيا، والقول للرئيس ترامب: "أنتم، أيها الأمريكيون، رعيتم الانقلاب في أوكرانيا، وسيتعين عليكم تنظيف المنطقة من الفوضى الناجمة عن ذلك كله". وكما قال الرئيس بوتين، يوم ٢٨ كانون الثاني، إذا توقفت المساعدات العسكرية فإن نظام كييف لن يستمر أكثر من شهرين..!!

وبحسب تقرير في موقع الجزيرة، نجح ترامب - حتى قبل تنصيبه- في إثارة القلق والمخاوف لدى أطراف متعددة في مقدمتها أوروبا التي لفت انتباه قادتها في أكثر من مرة إلى ضرورة إنهاء الحرب في أوكرانيا ومدّ يد التصالح إلى روسيا. كرر ترامب أنه سيحل الصراع الروسي الأوكراني "في ٢٤ ساعة"، وإذ إن المقصود ربما هو المبالغة في القدرة على حل الصراع في وقت يسير، فإن كثيرا من الدارسين والمحللين يتوقعون بالفعل قدرة ترامب على الوفاء بوعده، لجملة اعتبارات منها: أن ترامب استطاع وقبل تنصيبه إيقاف الحرب في غزة من خلال دفع حكومة نتنياهو إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع المقاومة الفلسطينية؛ **ومنها أن** طرفي الصراع في أوكرانيا قد سئما الحرب ويبحثان عن مخرج وهو قادر على ممارسة ضغوطات كبيرة عليهما، عبر فرض مزيد من العقوبات على روسيا أو التهديد بوقف تزويد أوكرانيا بالسلاح؛ وأن ترامب رجل تحدّ مولع بكسب الرهانات الصعبة، وهو رجل أعمال مهووس بإبرام الصفقات، وقد تكون صفقة إنهاء الحرب مربحة للجميع:

ففي دراسة للدبلوماسية الأميركية روز غوتميلر **(وكيلة وزارة الخارجية السابقة ونائبة الأمين العام السابقة لحلف شمال الأطلسي)، ترى الباحثة أنه لا ينبغي لترامب أن يرغم الأوكرانيين على الاستسلام الكامل، ففي ذلك خسارة لترامب نفسه. وتضيف** الباحثة **في الدراسة** التي نشرتها المجلة الأوروبية **غراند كونتينانت**، تحت **عنوان: ٣ مقترحات لإنهاء حرب أوكرانيا**، أن كييف دافعت عن نفسها في البداية بشجاعة ومنعت بوتين من تحقيق هدفه الإستراتيجي وهو تدميرها كدولة مستقلة وتحويلها إلى تابعة لروسيا... ورغم أن رئيسها زيلينسكي يصرّ على عدم بقاء جندي روسي واحد على الأراضي الأوكرانية، **فإن أوكرانيا تجد نفسها حاليا في موقف ضعيف عسكريا. أما مقترحات غوتميلر لإنهاء الحرب، فهي:**

أولاً، التقسيم المؤقت، وتعني صيغة لاتفاق وقف إطلاق النار مماثلة لتلك التي استخدمت لوصف وضع ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتم اعتبار انفصال أقاليم ألمانيا الشرقية عن جمهورية ألمانيا الاتحادية أمرا دائما. وهكذا تحتفظ روسيا بما تحتله حاليا من الأراضي الأوكرانية، لكن مهما طال زمن ذلك الاحتلال **فإنه لن يعتبر تقسيما دائما لأوكرانيا** مع مراعاة مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة؛ **ثانياً، تحويل العضوية إلى مجرد احتمال، فبدلاً** من إلغاء موضوع عضوية أوكرانيا في حلف الناتو، تقترح الولايات المتحدة أن لا تكون العضوية أمرا ملزما لا رجعة فيه، على أن يقدم حلف الناتو دعوة لأوكرانيا للبدء في مفاوضات الانضمام وإجرائها بالتوازي مع مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ **ثالثاً، استئناف مفاوضات الأسلحة النووية، إذ في مقابل المقترحين السابقين واللذين يمكن أن تعدّهما روسيا مكسبا لها، يمكن للولايات المتحدة أن تشترط استعداد روسيا لاستئناف المفاوضات بشأن ضبط الأسلحة النووية والاستقرار الإستراتيجي التي كان بوتين قد علقها احتجاجا على دعم الولايات المتحدة والناتو لأوكرانيا. وحسب**

الباحثة، فإن هذه المقترحات من شأنها تحقيق نتيجة متوازنة والتوصل إلى حل مربح للجميع، أو على الأقل يصون ماء الوجه لكل طرف.

خطط متداولة في واشنطن: وتابع تقرير الجزيرة، أنه وفي تقاطع في بعض النقاط مع مقترحات الدراسة السابقة، أورد الباحث السياسي الفرنسي إميل فايزاند في دراسته ٣ خطط قال إنها متداولة في واشنطن للسلام في أوكرانيا؛ **أولاً، الخطة "الرسمية"** وتتمثل في تجميد خط ترسيم الحدود الحالي، ومن ثم الاعتراف بحكم الأمر الواقع بأن شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم تابعة لروسيا، **وفي المقابل** ستحصل أوكرانيا على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، لكنها ستشهد تأجيل أي إمكانية للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي لمدة ٢٠ عامًا، وسيرفع جزء من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا؛

ثانياً، خطة فانس، إذ يقال إن **نائب الرئيس الأميركي القادم جيه دي فانس لديه خطة تتقاطع في جوانب منها مع "الخطة الرسمية" حيث يؤيد تجميد الحدود، لكنه يقترح منطقة منزوعة السلاح وفق النموذج الكوري، تكون محصنة بشكل يمنع غزو الروس لها مرة أخرى"، ويرفض فانس أيضًا فكرة دمج أوكرانيا في حلف الناتو؛ ثالثاً، خطة غرينيل،** وهي خطة يقترحها السفير الأميركي السابق في ألمانيا خلال ولاية ترامب الأولى ريتشارد غرينيل، والذي يقال إنه لا يزال يحظى باهتمام الرئيس الجمهوري، **وتتمثل خطته في إنشاء "مناطق مستقلة" شرق أوكرانيا، كما أنه يرفض مثل جي دي فانس فكرة انضمام أوكرانيا إلى الناتو. وإذ إن الباحثين يجمعون على أن ترامب قد لا يجد صعوبة في جلب كل الأطراف إلى طاولة المفاوضات، فإن الأصعب هو الظفر بسيناريو ينهي الحرب من دون أن يمنح بوتين صورة انتصار. وفي جميع الأحوال تبدو أوروبا مقبلة على أيام صعبة، كما عبر عن ذلك بقوة الرئيس الفنلندي ألكسندر ستاب في ١٤ كانون الثاني، إذ قال إن "عطلة التاريخ بالنسبة لأوروبا قد انتهت"، وعليها زيادة الجهود الدفاعية في مواجهة روسيا، "فالحرب الباردة الجديدة" قد بدأت للتو..!!!**

أخبار عن سورية:

ترامب: سنتخذ قرارا بشأن وجود قواتنا في سوريا... صحيفة فرنسية: هل تسقط سوريا في قبضة دكتاتورية جديدة... الجزيرة: الشرع رئيسًا لسوريا.. التحديات والفرص... الجزيرة: العبور من الثورة إلى الدولة..؟!!

قال الرئيس ترامب، الخميس، إن واشنطن ستتخذ قررا بشأن سوريا بما يتعلق ببقاء قوات بلاده هناك، **دون إيضاح المزيد.** وأكد أن الولايات المتحدة **ليست منخرطة في سوريا،** قائلا **"لديها مشاكلها الخاصة، ولديهم ما يكفي من الفوضى. لا حاجة إلى تدخلنا هناك". والثلاثاء الماضي،** كشفت **هيئة البث الإسرائيلية** أن **مسؤولين بارزين في البيت الأبيض** نقلوا رسالة إلى نظرائهم الإسرائيليين **تفيد**

برغبة ترامب سحب آلاف قواته من سوريا. وأوضحت **هيئة البث** **أن انسحاب القوات الأميركية من سوريا سيثير قلقا بالغا في لدى إسرائيل، ومن المتوقع أن تؤثر تلك الخطوة أيضا على الوحدات الكردية في سوريا.**

وقالت صحيفة **ليمانيتي** الفرنسية، **إن الزعيم الجهادي أحمد الشرع تم تعيينه رئيسا رسميا لسوريا لفترة انتقالية، وليس واضحا مَن قبل مَن تم ذلك. وقد مُنحت صلاحيات كاملة فعليا لرجل فوّض بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت. فكل عناصر الدكتاتورية موجودة؛ إن أولئك الذين كانوا حاضرين مساء الأربعاء هم من التحالف الذي جاء من إدلب واستولى على دمشق. وسيتفقون على الذوبان في جيش جديد يشبه هيئة تحرير الشام. ولكن كيف سيتم هذا الحل؟** فهل ستقبل هذه المجموعات بفقدان استقلاليتها أم ستستمر ضمن الجيش الجديد؟ فهل سيصبح قادتهم جنرالات أم سيظلون قادة ميليشيات؟ **فهذا هو السؤال كله، كما يقول فابريس بالانش، الباحث في جامعة ليون الثانية، المتخصص في الشأن السوري.**

ويضيف الباحث أنه من بين الميليشيات الحاضرة الجيش الوطني السوري، الذي أنشأته تركيا، التي كانت أيضا راعية لهيئة تحرير الشام. **ولم يكن هناك ممثلون للأكراد ولا الدروز، والأهم من ذلك أننا لاحظنا غياب أحمد العودة،** رئيس **"غرفة عمليات الجنوب" التي تجمع القوى المسيطرة على منطقة درعا. وأوضحت ليمانيتي** أن **أحمد العودة هو المنافس الرئيسي لأحمد الشرع في الوقت الحالي، مشيرة إلى أن قواته كانت السباقة في الدخول من الجنوب إلى دمشق قبل أن تغادر المكان تجنباً لأي اشتباكات مع مقاتلي هيئة تحرير الشام في العاصمة. ويؤكد فابريس بالانش: "نحن الآن تقريبا عند نفس النقطة التي وصلنا إليها في كانون الأول".**

وتساءلت ليمانيتي: والأمر الأكثر إثارة للقلق هو هل ستعتمد هذه الإرادة الإسلامية والمرجعيات الدينية للفريق الجديد في دمشق على عملية تهدف إلى جمع كل السوريين، مهما كانت انتماءاتهم الطائفية والمذهبية؟ وفي هذا المجال، يبدو أن التصريحات القليلة بشأن عملية يمكن أن تؤدي إلى انتخابات في غضون أربع سنوات ووضع دستور جديد في غضون ثلاث سنوات تهدف إلى طمأنة الدول الغربية وبعض الدول العربية. بالنسبة لأحمد الشرع، من المهم بالفعل الحصول على رفع العقوبات (حيث ستتمكن دول الخليج حينها من الاستثمار في سوريا)، ولكن من أجل هذا من الضروري تقديم الضمانات.

ويقول فابريس بالانش: "أحمد الشرع يعلم أيضا أن الخلفية هي السلام مع إسرائيل. ففي تل أبيب وواشنطن، يقول الناس إن هذه هي اللحظة التاريخية لإجبار سوريا على صنع السلام من خلال التخلي عن الجولان المحتل، والذي من الواضح أن إسرائيل ليس لديها أي نية لإعادته".

وأشارت ليمانيتي إلى **الزيارة التي قام بها أمير قطر هذا الخميس إلى دمشق**، هي الأولى لزعيم دولة إلى دمشق منذ سقوط بشار الأسد. **وكان الهدف منها تطوير "إطار شامل" لإعادة إعمار البلاد.** كما هنأ زعماء السعودية، وهي دولة خليجية أخرى عرضت الدعم للحكام الجدد في سوريا الشرع. **وتمنى الملك سلمان للرئيس الجديد النجاح في قيادة سوريا نحو مستقبل مزدهر يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق..!!!**

ولفت سمير العركي في مقال في موقع **الجزيرة**، إلى أنّ إعلان الشرع رئيسًا لسوريا، لم يكن فقط عنوانًا لمرحلة جديدة، **بل حمل في طياته جملة من التحديات والفرص للرئيس الجديد؛ التحدي الأول، إعادة بناء الدولة؛** فقد دمّر نظام الأسد المقومات الأساسية التي يجب توافرها لأي دولة، **وأن واجب الوقت الآن هو إعادة بناء هذه المقومات من جديد.** فنحن إزاء مساحة جغرافية ذات حدود معترف بها دوليًا، يقطنها شعب ضارب في أعماق التاريخ، إضافة إلى وجود حكومة جاءت من رحم الثورة، وتوجت بإعلان الشرع رئيسًا للبلاد. **لكنها تحتاج الآن إلى تدعيم سيادتها الداخلية والخارجية؛ التحدي الثاني، دعم الاقتصاد السوري،** حيث يمثل الاقتصاد تحديًا لأي حكومة مستقرة في العالم، إذ يعد بوصلة التحسن المعيشي، وبالتالي نيل الرضا الشعبي، وحدوث الاستقرار المجتمعي، **فما بالنا بالوضع في سوريا،** إذ تعرض الاقتصاد السوري لهزات عنيفة بسبب سنوات الحرب، أدت إلى تراجع الناتج القومي، وانعدام الاستثمارات الخارجية تقريبًا؛ **التحدي الثالث، الهوية السورية الجامعة،** حيث تتميز سوريا بتنوعاتها العرقية والطائفية في ظل وجود أغلبية عربية "سنية"، **فكيف يمكن بناء هوية جديدة لسوريا "ما بعد الأسد" تعبر عن هذا التنوع دون المساس باستقلالها أو خصائصها التاريخية المميزة لها؟**

في مقابل التحديات أعلاه، توجد فرص مع "إعلان الشرع رئيسًا" لسوريا: أولًا، التوافق التركي الخليجي، فمنذ اللحظات الأولى لسقوط نظام الأسد كان واضحًا أن هناك توافقًا تركيًا قطريًا سعوديًا على ضرورة دعم ومساندة الدولة السورية الجديدة، ولا بد أنّ الشرع حظي بدعم ومساندة الدول الثلاث، داخل الإقليم وعالمياً؛ ثانيًا، امتلاك جماهيرية كبيرة، فقد أظهرت ردات الفعل العفوية من الشعب السوري على "إعلان الشرع رئيسًا" امتلاك الرجل حضورًا جماهيريًا كبيرًا، عزز من شعبيته التي اكتسبها عقب دخوله دمشق؛ **ثالثًا، تعزيز حضوره "الإسلامي"، حيث** يمثل إعلان الشرع رئيسًا لسوريا، فرصة تاريخية لتعزيز حضوره الشخصي داخل التيار الإسلامي، وذلك عقب أدائه السياسي المميز، الذي تخلص به من أخطاء الإسلاميين الإستراتيجية، وأهمها التنظيماتية، وعدم المرونة السياسية، وافتقاد الرؤى الإستراتيجية. وأيضًا نجاحه في بناء تحالفات إقليمية سريعة ومهمة، **وذلك على عكس توقعات كثيرين بسبب خلفيته "الجهادية"..!!!**

ولفت الباحث عبد الرحمن الحاج في مقال مطوّل في موقع **الجزيرة** إلى أنه لم يخطر ببال قادة العمليات العسكرية في "عملية ردع العدوان" التي انطلقت في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ **أنهم سيسقطون النظام، وسيكون أمامهم تحدي إدارة الدولة، كانت تلك مفاجأة لهم قبل أن تكون مفاجأة للآخرين، إذ كان أقصى طموح العملية، هو السيطرة على مدينة حلب، وحتى المدى الزمني للسيطرة كان أطول بكثير مما حصل... وغني عن القول، إن عناصر كثيرة ساعدت قيادة عمليات ردع العدوان، أهمها** التخطيط الدقيق، والانضباط، والخطاب السياسي المبني على التسامح في مدينة حلب، ما بدد المخاوف محليًا ودوليًا من احتمال الفوضى، وقلل من أهمية بقاء نظام الأسد لمنع مؤسسات الدولة من الانهيار... **وسقط النظام بأقل قدر من الدماء، خلافًا لجميع التوقعات.**

وعلى مدار خمسين يومًا بعد سقوط نظام الأسد، تركز النقاش بين السوريين على قضايا مختلفة؛ فقد ركزت النخبة المثقفة والسياسية على المؤتمر الوطني، وعلى موضوع المشاركة السياسية، وتمثيل المكونات السورية المختلفة؛ **أما مجتمع الثورة،** فقد ركز على استقرار الحكم الجديد، ومطاردة فلول النظام، ومحاولات إطلاق ثورة مضادة؛ **وركزت الدول عمومًا** على تثبيت المكاسب الإستراتيجية التي تحققت دفعة واحدة بسقوط نظام الأسد لجميع دول الإقليم، وحتى للدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، كما ركزت على موضوع العقوبات، واختبار أداء السلطة الجديدة، ورفع هيئة تحرير الشام من لوائح الإرهاب، والدعم السياسي، وشكلت الوفود الكثيرة من الدول الأوروبية العديدة مؤشرًا قويًا على هذا التوجه؛ **أما السوريون العاديون، فركزوا على هموم الأمن وتوفير الخدمات، والطاقة الكهربائية في مقدمتها، ورغم أن الخدمات لم تتحسن بشكل كبير، فإنه لا توجد مؤشرات على حدوث تذمر شعبي؛**

أما الشرع نفسه، فكانت له أولوياته خلال الأشهر الثلاثة الأولى**: داخليًا،** بشكل رئيس الأمن، ومنع حالات الانتقام ضد العلويين، والإمساك بمؤسسات الدولة، واستمرار تقديم خدماتها، والعمل على نزع السلاح، وإعادة بناء الجيش وقوات الأمن، والتخلص من الإرث الثقيل لنظام الأسد في جميع المؤسسات؛ **وخارجيًا،** كان تقديم هوية جديدة للسياسة الخارجية السورية **أمرًا رئيسًا،** وإرسال رسائل طمأنة حول دور سوريا في المنطقة كدولة تسعى للسلام، وتجنب المنطقة التوترات والحروب، لإقناع الدول أن مرحلة جديدة بدأت وتستحق المساندة في إعادة الإعمار ورفع العقوبات؛ نجح أحمد الشرع وفريقه في الحكومة المؤقتة في رسم معالم سياسة خارجية جديدة، وتقديم خطاب متوازن ومرغوب أيضًا من قبل الدول الإقليمية والمجتمع الدولي، وتسيير الخدمات، وبسط الأمن، **وبقيت ثلاث قضايا رئيسية تشغل باله:**

إتمام السيطرة على الأراضي السورية واحتواء "قسد"، وهي منطقة تضم منابع النفط والطاقة والمياه والأراضي الزراعية الرئيسة للحبوب؛ شح الموارد مع بقاء العقوبات؛ ملء الفراغ الدستوري. وفي بيان النصر أعلنت تسع خطوات تنقسم إلى ثلاثة موضوعات رئيسة:

أولًا، ملء الفراغ الدستوري عبر إلغاء العمل بدستور سنة ٢٠١٢، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية، وحل مجلس الشعب المشكل في زمن النظام السابق، وجميع اللجان المنبثقة عنه، وتولية قائد قيادة العمليات العسكرية أحمد الشرع رئاسة البلاد في المرحلة الانتقالية. **ومن الواضح أن هذه الخطوات اتُخذت بناءً على الشرعية الثورية؛**

ثانيًا، حل المؤسسات التي تعيق إنتاج نظام جديد، حيث تضمن إعلان النصر حل أربع مؤسسات كانت تمثل أعمدة الحكم والسيطرة للنظام السابق، **وهي: الجيش، والأجهزة الأمنية بفروعها وتسمياتها المختلفة، وجميع المليشيات المرتبطة بها، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وما يتبع لها من منظمات ومؤسسات ولجان، وحظر إعادة تشكيلها تحت أي اسم آخر، على أن تعود جميع أصولها إلى الدولة السورية، بالإضافة إلى مجلس الشعب. وفي سبيل إعادة بناء مؤسستي الجيش والأمن، تم إعلان حل جميع الفصائل العسكرية الثورية، وحتى الأجسام السياسية والمدنية الثورية، ودمجها في مؤسسات الدولة، والمقصود هنا بشكل رئيس الأجهزة الحكومية للمعارضة؛**

ثالثًا، الجهاز التشريعي، إذ أنّ معظم الأجهزة التي تم حلها كانت، بطبيعة الحال، في حكم المنحلة، فقد اختفت تمامًا مع دخول قوات قيادة العمليات إلى دمشق؛ تخلى العسكريون عن لباسهم، وهربت قيادات وضباط الأجهزة الأمنية جميعها، وكذلك نواب مجلس الشعب، الذي لم ينعقد ولم يسمح له بالانعقاد، فجاء إعلان حله كتحصيل حاصل، إذ إن هذا المجلس يمتلك الشرعية من دستور تم تقويضه أساسًا. **لكن بتوقف مجلس الشعب عن الانعقاد ثم حله رسميًا، نكون أمام فراغ تشريعي، الأمر الذي تمت تغطيته ببند منفصل وهو تكليف "رئيس الجمهورية بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت للمرحلة الانتقالية، يتولى مهامه إلى حين إقرار دستور دائم للبلاد ودخوله حيز التنفيذ".**

ولفت الباحث إلى أنه رغم أن هذه الخطوة مقبولة في إطار الشرعية الثورية، **فإنها مع ذلك أثارت كثيرًا من علامات الاستفهام، منها؛** التساؤل عما إذا كان المجلس التشريعي هذا هو الذي سيحدد اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، **وإذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني أن الدستور سيكتب كما يريد الممسكون بزمام السلطة، وأنه سيمثلهم ولن يمثل إرادة السوريين. وهذا الاستنتاج الافتراضي يمكن أن يشكل أساسًا لهواجس الكثيرين في النخبة السورية، خشية التحول إلى حكم الفرد مرة أخرى، أو على الأقل فقدان الأمل بدولة ديمقراطية تعددية كما يحلم معظم السوريين.**

التحديات: من الضروري الإقرار بأن ملء فراغ السلطة بإضفاء صفة قانونية على الممسكين بزمام الحكم أمر ضروري، فأجهزة الدولة تعمل بشكل منضبط وإلا فإن الفوضى ستعم مؤسسات الدولة، كما أن تولية أحمد الشرع رئاسة الجمهورية، بما يحوزه المنصب من صلاحيات واسعة وتمثيله لسوريا رسميًا أمام العالم، سيمكن من التعامل مع جزء مهم من القضايا المهمة والعالقة، والتي ما كان ممكنًا حلها دون شغل هذا المنصب؛ ومن بين ذلك التمثيل الدبلوماسي للدولة، وموضوع الأموال المجمدة، وتوقيع الاتفاقيات، وغير ذلك.

ورأى الباحث أنّ التأخر في استصدار هذا القرار **يرجع إلى الرغبة أولًا** في تثبيت الوضع الداخلي والتأكد من استتباب الأمن، **ثم** تشكيل إجماع للفصائل على قرار مشترك موحد، **والتأكد** من تهيئة المناخ الدولي للتعامل مع القيادة الجديدة والاعتراف بها. **ومع مرور نحو ٥٠ يومًا، يمكن القول إن هذه الشروط تحققت على نحو واضح، ما يجعل مثل هذا القرار أمرًا ضروريًا. ومع ذلك، تفتقر هذه الخطوة إلى إطار قانوني شامل، أي إلى إعلان دستوري أو دستور مؤقت، يحدد صلاحيات رئيس الجمهورية، وأهداف المرحلة الانتقالية المرحلية والنهائية، وآليات تشكيل المجلس التشريعي والهيئة التأسيسية للدستور. وبدون هذه الخطوة، سيكون هناك فراغ قانوني يجب أن يتم تداركه، وإلا فإن جميع الخطوات التي تم القيام بها ستبقى منقوصة، وعرضة للنقد الشديد؛ بسبب انعدام وجود مرجعية قانونية يمكن الاستناد إليها في المحاسبة.**

العدالة الانتقالية: وأضاف الحاج **أنه** خلال الأيام التي سبقت إعلان النصر، **ظهرت مشكلة الأمن، وموضوع العدالة الانتقالية، وعالجت السلطات الجديدة الأمر عبر إستراتيجية أمنية مركبة: نزع السلاح بتسوية مؤقتة، وهي تسوية لا تعني الإعفاء من الجرائم؛ ضرب عقد الشبكات الإجرامية، التي تمثل مراكز استقطاب فلول النظام؛ التواصل مع المجتمع في الساحل وطمأنته، بأن هناك فصلًا بينه وبين مرتكبي الجرائم من فلول النظام الرافضين للتسوية. وساعد ذلك على استقرار الأمن بشكل عام، مع وجود بؤر صغيرة يتم معالجتها بشكل مستمر، وهي لا تشكل تهديدًا للنظام العام حتى الآن.**

واعتبر الباحث أنّ مسألة تشكيل هيئة عدالة انتقالية أمر معقد، ويتطلب مشاركة من الجهاز الحكومي الأمني والقضائي، إضافة إلى المجتمع المدني وممثلي الضحايا. وهو أمر قد يكون بإمكان المجلس التشريعي القيام به، لكن هذا سيكون عرضة للانتقاد، لأن الرئيس الشرع هو الذي شكل المجلس، بمعنى أن رضا الأهالي ورضا أطراف المجتمع سيكون مشكوكًا فيه إذا لم يتضمن آليات واضحة لمشاركتهم في القرار، وإنشاء محاكم خاصة لهذا الغرض، ما يجعل موضوع العدالة الانتقالية واحدًا من أبرز التحديات الأمنية والاجتماعية، إذ من غير الممكن تصور استقرار النظام والمجتمع بدونها.

الانتقال السياسي: وتابع الباحث أنّه كان من المتوقع أن يكون للمؤتمر الوطني دور رئيس في معظم الخطوات التي تم ذكرها في إعلان النصر، ومع ذلك، يبدو أن الخطوات المذكورة التي تحتاج إلى غطاء قانوني لن تكتمل إلا بمؤتمر وطني، يكون مهمته سد الفجوات القانونية والتنظيمية المتبقية التي خلفها إعلان النصر، وهي بدرجة رئيسة إعلان دستوري أو دستور مؤقت، يحدد كيفية تشكيل الحكومة الانتقالية، ومهامها، وجدولها الزمني، وتشكيل هيئة تأسيسية لكتابة الدستور، وغيرها من الأمور الهامة. ومن الأفضل أن يتجنب الرئيس الشرع، بحكم صلاحياته، أن يطلب من المجلس التشريعي تشكيل هيئة تأسيسية، لأن ذلك سيزيد القلق من توجهاته في الحكم نحو الفردانية.

وأردف الحاج أنّ المؤتمر الوطني سيرسم ملامح النظام القادم، الذي سينعكس في الدستور، وسيكون من مهامه التفاوض بين أطراف المجتمع، وتقرير شكل الدولة ونظام الحكم، والنظام الاقتصادي ونظام العدالة، والحريات العامة، والعلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وموارد الدولة، ونظام التعليم، بالإضافة إلى الجيش، وقضايا أخرى، على رأسها الجدول الزمني، ونظام الانتخابات، وتشكيل لجنة تأسيسية، ثم تكليف لجنة اختصاصية فنية بكتابة الدستور. والسلطة الحالية، التي استطاعت تجاوز معظم العقبات الأساسية لاستقرارها، تواجه تحديات من نوع أكثر خطورة، تتعلق بالمرحلة الانتقالية، والشكل النهائي للنظام الذي سيتولد عنها، وإمكانية أن تكون ممثلة بالفعل لتطلعات السوريين..!!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

سموتريتش: إسرائيل ستعود للحرب والمحور المعتدل بالمنطقة يطلب منا تدمير حماس..؟!!

قال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إنه مقتنع بأن إسرائيل ستعود إلى الحرب في غزة بعد انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار. ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست عن سموتريتش قوله إن الصفقة التي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين "كارثية وخطيرة على الأمن الإسرائيلي"، وأكد أنه مقتنع بأن إسرائيل ستعود إلى الحرب بعد انتهاء المرحلة الأولى في بداية آذار المقبل. وأشار الوزير إلى أنه قرر البقاء في الحكومة بعد اقتناعه بأن نتنياهو وترامب "ملتزمان بإزالة حماس كقوة حاكمة من غزة". وزعم سموتريش أن "المحور المعتدل في المنطقة يطلب من إسرائيل خلال المناقشات المغلقة تدمير حماس تماما".

أخبار ومواضيع متنوعـة:

نيويورك تايمز: الثورة السورية وضعت السيسي في موضع الدفاع عن النفس والخشية من انتشار عدواها..؟!!

نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** تقريرًا أعدته مراسلتها في القاهرة، **فيفيان يي**، قالت فيه **إن مصر تخشى من انتشار عدوى الثورة السورية؛ فبعد فترة وجيزة من إطاحة المعارضة الإسلامية بالديكتاتور الأسد، اكتسب وسم "جاك الدور يا دكتاتور" زخمًا كبيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي المصرية؛ وكانت الرسالة الموجهة إلى الرئيس السيسي واضحة لا لبس فيها، لكنه لم يكن بحاجة إلى التحذير؛ فمنذ الإطاحة بالأسد في ٨ كانون الأول، راقبَ القادة المصريون الأحداث في دمشق بحذر شديد، مع إدراك جيد بأن نيران الثورة قد تنتشر؛**

وتقول ميريت مبروك، الخبيرة بمصر في معهد الشرق الأوسط في واشنطن: "٢٠١١ لا يبعد عنا سوى ١٤ عامًا"، في إشارة للثورة المصرية "وأعرف أن الأمور تتدحرج مثل كرة الثلج". وبعد سنين من البؤس الاقتصادي المتفاقم في مختلف أنحاء مصر، أصبح السيسي بالفعل في موقف ضعيف للغاية. وأي تلميح إلى أن المصريين قد يصابون بحماس الثورة السورية ينذر بالمتاعب، ليس لأن المصريين يريدون ثورة مسلحة، كما تقول مبروك، ولكن لأن الأمر قد لا يحتاج إلا القليل كي يفجر استياءهم على شكل احتجاج.

وكانت المحاولة الأوضح للاستفادة من الثورة السورية هو أحمد المنصور، وهو مصري غادر البلاد للمشاركة مع المقاتلين السوريين قبل عدة سنوات. ومع سقوط الأسد، كرر المنصور تعليقاته التي هاجم فيها السيسي عبر الإنترنت.. واعتقلت السلطة السورية الجديدة المنصور وعددًا من زملائه.. ولا يُعرف مكان وجوده، ولكن إسكات منصور الآن، لا يعني نهاية شكاوى المصريين؛ فقد زادت كراهيتهم للسيسي نتيجة سنوات من الأزمات الاقتصادية، وآخرها التي اشتعلت بسبب صدمة الحرب في غزة وأوكرانيا. ولكن مشاكل البلاد الاقتصادية متجذرة في سوء الإدارة الحكومية والنفقات الضخمة وعلى المشاريع الضخمة. ومع غرق مصر في الديون وخسارة الإيرادات، انهارت العملة المصرية، وأصبح من الصعب العثور على بعض السلع، وارتفع التضخم. وخنقت هذه المصاعب بلدًا يبلغ عدد سكانه حوالي ١١١ مليون نسمة، حيث يعيش ما يقرب من واحد من كل ثلاثة في مستوى الفقر، حسب الإحصائيات الرسمية.

وتقول مبروك من معهد الشرق الأوسط: "الناس ساخطون جدًا، ولهذا فهو يحاول تخفيف الأمور".
وتقول الصحيفة إن الكثيرين رأوا في السيسي بطلًا لأنه أطاح بحكم جماعة "الإخوان المسلمين"، في أعقاب فوزها بالحكم بعد ثورة عام ٢٠١١، **إلا أنه استمر في تنفير الناس منه. وأمضى السيسي السنوات التالية في القضاء على جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، حيث اعتبرها تهديدًا لحكمه. وحتى بعد إضعافهم، يظل الإسلام السياسي هدفًا محببًا شعبيًا للسيسي وأنصاره، الذين يحذرون دائمًا من مخاطر الإسلاميين. ولهذا لم يكن من المستغرب أن تظهر السلطات المصرية حذرًا من الحملة العسكرية السريعة التي قادتها المعارضة السورية بقيادة "هيئة تحرير الشام" وأطاحت**

بالأسد... وربما لم تكن مصر على علاقة قوية مع نظام الأسد أو تحبه، لكنها دعمت الاستقرار الهش الذي يمثله على الفوضى والصراع الذي يحيط بمصر في ليبيا والسودان وغزة. وعليه، فقد تعاملت مصر مع سوريا الجديدة بحذر شديد؛ وخلافًا لبقية الدول العربية الأخرى، لم تعقد مصر حتى الآن اجتماعات رفيعة المستوى مع مسؤولين سوريين؛ ويقول دبلوماسيون في القاهرة إن المسؤولين المصريين حثوا الحكومات الأخرى سرًا على توخي الحذر من القيادة السورية الجديدة، وعدم رفع العقوبات المفروضة على البلاد بسرعة كبيرة. وتحدث هؤلاء الدبلوماسيون، بشرط عدم الكشف عن هوياتهم. ودعا وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي الشركاء الإقليميين والدوليين إلى ضمان "عدم تحوّل سوريا إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي أو ملاذ للجماعات الإرهابية"..!!!

الغارديان: ماليزيا وجنوب أفريقيا تقودان "مجموعة لاهاي" لحماية القانون الدولي..؟!!

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية، تقريرًا أعده المحرر الدبلوماسي باتريك وينتور، قال فيه إن ماليزيا وجنوب أفريقيا تحضران، مع مجموعة أخرى من الدول، لحملة بهدف حماية العدالة وتثبيت قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، ومواجهة ما وصفته هذه الدول بأنه تحدٍ لأوامر محكمة العدل الدولية ومحاولات الكونغرس الأمريكي فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية. وتضم مجموعة لاهاي تسع دول، وهي كولومبيا وناميبيا وتشيلي وبوليفيا والسنغال، إلى جانب جنوب أفريقيا وماليزيا، وتهدف لحماية والدفاع عن نظام العدل الدولي. ويأتي التحرك وسط التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وبخاصة في الحروب على غزة وفي أوكرانيا وتهريب البشر عبر البحر المتوسط.

وتقول المجموعة إن التركيز لن يكون على إسرائيل ومعاقبتها ولكن على نهجها تجاه قرارات المحكمة الدولية والتي يقول رئيس وزراء ماليزيا، أنور إبراهيم، إنها "تمس أسس القانون الدولي الواجب على المجتمع الدولي الدفاع عنه". وتعكس الخطوات التي ستحددها المجموعة الغضب المتزايد في الجنوب العالمي إزاء ما ينظر إليه على أنه معايير مزدوجة للقوى الغربية عندما يتعلق الأمر بالقانون الدولي. وقد أيد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو مشروع قانون معروض حاليًا على الكونغرس لفرض عقوبات على أي فرد أو كيان على اتصال بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية ضد أمريكيًا أو حليف لها، وستشمل هذه العقوبات أفراد الأسرة أيضًا.

ويقول وينتور إن محكمة العدل الدولية معتادة على تجاهل أوامرها، ولكن قضية الإبادة الجماعية التي تقدمت بها جنوب أفريقيا كانت من القضايا التي جعلت من تحدي إسرائيل الواضح للأوامر المؤقتة للمحكمة أكثر وضوحًا. وقالت أستاذة القانون الدولي بجامعة ييل، أونا هاثاوي: "لدينا القدرة على تغيير الأمور إذا أردنا ذلك. ولكن عند نقطة معينة، سوف تتآكل القواعد إلى الحد الذي يجعلها

تفقد كل شرعيتها، وستفقد الولايات المتحدة كل شرعيتها. وسنجد أننا تجاوزنا نقطة اللاعودة، وأن هذه القواعد لم تعد قابلة للإنقاذ. وأعتقد أن هذا سيكون مأساة حقيقية"..!!!

نيزافيسيمايا غازيتا: أردوغان يلاحق عمدة اسطنبول..؟!!

سلّط تقرير في صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** الروسية، **الضوء على محاولة قطع الطريق أمام عمدة اسطنبول المعارض لأردوغان إلى الانتخابات الرئاسية القادمة، حيث يواجه رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، الذي يمثل حزب الشعب الجمهوري أحد أكثر السياسيين المعارضين شعبية في تركيا، إجراءات قانونية جديدة. فقد بدأت النيابة العامة في المدينة تحقيقا بعد دقائق من إدلائه بتعليقات حول النظام القضائي الوطني. وتأتي المرحلة الحالية من الصراع بين المعارضة والسلطة في وقت تعمل فيه النخبة الحاكمة بشكل نشط على إعداد خطة لحملة انتخابات العام ٢٠٢٨. ويتوقع أن يحاول أردوغان الترشح للمرة الثالثة، مستغلا ثغرات قانونية.**

وعلّق الخبير في شؤون الشرق الأوسط أنطون مارداسوف، فقال: "من المؤشرات أن الجولة الأخيرة من الضغوط على المعارضة تسير بالتزامن مع اتجاه نحو تكثيف الحوار مع حزب العمال الكردستاني. **إعادة التوازن هذه ليست عرضية، لأن "التراخي" في جميع الاتجاهات، وفقاً لمنطق فريق أردوغان، من شأنه أن يهدد تركيا بفقدان التوازن. بالنسبة لحزب العدالة والتنمية من المستحيل وغير الضروري على الإطلاق ضمان دعم الأكراد، لكن التغيرات في النهج تجاه القضية الكردية تعمل على تعميق تشرذم المعارضة".**

وأشار مارداسوف إلى أن **"أردوغان يحاول تدمير كل السلالم تحت إمام أوغلو" لحرمانه الوصول إلى السلطة. من الواضح أنّ أحدًا، في الظروف الحالية، حيث يعتمد الوضع في سوريا بشكل مباشر على سياسات تركيا وأردوغان، لن ينتقد الرئيس بشكل خاص بسبب الجولة الأخيرة من الضغوط على حزب الشعب الجمهوري. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع أنقرة موقفا أكثر إيجابية في العلاقات مع الولايات المتحدة بعد وصول دونالد ترامب إلى السلطة". وأضاف مارداسوف: "المعارضة التركية تحولت في جوهرها إلى حزب بلديات، وخسرت تماما الجوانب السياسية وحتى الاقتصادية أمام الحزب الحاكم"..!!!**

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.